التقرير الختامي

للندوة الوطنية حول:

" أثر الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل "

الكويت/ دولة الكويت ،26 - 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023

تقـــديم :

- في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2023، عقدت إدارة التنمية البشـرية والتشـغيل وبالتعاون والتنسـيق مع الاتحاد العام لعمال الكويت ولصـالح أطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت، الندوة الوطنية حول **" أثر الذكاء الاصـطناعي على مسـتقبل العمل "**، (الكويت، دولة الكويت، خلال يومي 26-27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023).

ويأتي تنفيذ هذه الندوة وذلك في سـياق اسـتمرارية جهودها المبذولة للنهوض بالتشـغيل وبقضـايا العمل عامة. وتأكيدا على مدى اهتماماتها وحرصـها الدائم على تقديم الدعم لأطراف الإنتـاج الثلاثـة في الوطن العربي، وتسـليط الضـوء على تطبيقـات الـذكـاء الاصـطناعي، كذلك الوقوف على التحديات والآثار السـلبية الناجمة عن هذه التكنولوجيا، علاوة على إمكان فتح الآفاق لفرص استثمار رائدة بالدول العربية وإيجاد بيئة مواتية للذكاء الاصـطناعي لتشـجيع المشـروعات الناشـئة والقائمة ودعم الابتكارات والاكتشـافات لرواد الأعمال، وأيضـا تبني سـياسـة العناقيد الإنتاجية لتسـريع التحول الهيكلي في الدول العربية لهياكل الإنتاج الأوسع من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المشاركـــون :

- شـارك في أعمال الندوة **عدد (100)** مشـاركه ومشـارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت فضـلاً عن عدد من الخبراء المتخصـصـين في مجال عمل الندوة، بالإضـافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.
- **سير أعمال الندوة:**
- على مدى يومي عمل تم عقد أربع جلسـات عمل إضـافة الى جلسـتي الافتتاح والختام واجتماعات لجنة الصياغة وذلك على **النحو التالي:**

جلسة الافتتاح:

بدأت أعمال الندوة بكلمة إفتتاحية **لمعالي الاستاذ / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية**، رحب فيها بالسيدات والسادة المشاركين والحضور الكريم، وأعرب عن شكره لدولة الكويت حكومة وشعبا لمواقفها الراسخة والداعمة للشعب الفلسطيني الرافضة للتهجير القسري، وما تشهده غزة من حرب مدمرة وإبادة جماعية ودماء للشهداء من أطفال ونساء وشيوخ وثمن معاليه موقف مجلس الأمة بتبني مطلب ملاحقة قادة الكيان الصهيوني كمجرمي حرب وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة وتأسيس مدينة الكويت الإنسانية، وأوضح أن الحزن والألم يولد الإصرار على مواصلة العمل وتحقيق مستقبل أفضل لأبنائنا وبناتنا، وأن عقد هذه الندوة الهامة يأتي لمناقشة أحد مواضيع الساعة لتفرض أدواراً جديدة على أطراف الإنتاج الثلاثة في بلداننا العربية في عالم متغير، وأن التحول الرقمي وإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي أحدث تغيراً جذريا في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة وأدوات وأساليب الإنتاج.

وإننا بحاجة إلى إرساء آليات الحوار الإجتماعي بين أطراف الإنتاج لإيجاد صيغة تشاركية تتصدى للتحديات والصعوبات التي فرضتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتناولت منظمة العمل العربية هذا الموضوع من خلال الدراسات والأنشطة والفعاليات، والبند الفني للدورة (48) لمؤتمر العمل العربي تناول الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة وأكد على ضرورة تأهيل الشباب العربي وبناء قدراته وتنمية مهاراته وتحفيزه على الإبتكار والإبداع والتميز، وفي ختام كلمته قال أننا نسعى من خلال هذه الندوة إلى تحديد الثغرات وإقتراح الحلول وبحث أفضل السبل لتعزيز التكامل بين العامل والذكاء الاصطناعي، وقدم الشكر لرئيس للإتحاد العام لعمال الكويت وأعضاء المجلس التنفيذي الإخوة والأخوات لحسن

الاعداد وعلى تعاونهم وجهودهم الطيبة وسعيهم الدؤوب لإنجاح أعمال الندوة ودعي السيدات والسادة المشاركين إلى التفاعل النشط وتبادل الخبرات والاستفادة القصوى من الخبراء المشاركين للمساهمة بالخروج بتوصيات هامة لتحقيق الأهداف المرجوة، ثم ألقى **السيد / أحمد عقلة العنزي – رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت** كلمة رحب فيها بجميع المشاركين لحضور هذه الندوة، وقدم الشكر **لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية**، ولأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت، وأكد في كلمته على أن عنوان الندوة يمثل أحد التحديات الأساسية التي، يوليها الاتحاد العام لعمال الكويت إهتماماً كبيراً من أجل إيجاد ظروف الاستقرار في العمل والإنتاج مع فتح الأبواب أمام مجالات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في هذه المرحلة الشاقة والمعقدة من تحديات خطيرة تعاني منها البلدان العربية من تفشي البطالة، والتراجع الاقتصادي والاجتماعي، واتساع حركة التنقل للأيدي العاملة وفقدان الحماية الإجتماعية، وفي ختام كلمته أكد أنه وبالرغم من تلك التحديات والصعوبات فإننا مصممون على التغلب عليها والإنطلاق نحو أهدافنا المشتركة، فعلينا أن نتبني برامج وخطط على أساس متين وثابت، ونعمل سويا على إنهاء كافة الصراعات الجانبية المدمرة من خلال الحوار الاجتماعي والتعاون المشترك بين أطراف الإنتاج الثلاثة لأنه صمام الأمان.

وأختتم كلمته بالشكر الجزيل لمنظمة العمل العربية ومديرها العام وقام بتكريمه وتسليمة درع لجهوده وعلى طرح كل ما هو جديد في عالم العمل والذي يؤدى بدوره إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول العربية، كما كرم معالي الأستاذ / فايز علي المطيري – المدير العام للمنظمة أطراف الانتاج الثلاثة بدولة الكويت وسلمهم دروعاً تكريماً لهم.

محاور الندوة:

وعلى مدى يومي عمل عقدت أربع جلســات عمل، تم خلالها مناقشــة عدد من المحاور واوراق العمل التي قام بإعدادها مجموعة من الخبراء المتخصــصــين في مجال عمل الندوة، بالإضافة إلى عرض عدد من التجارب الوطنية، لتعميم الاستفادة بين المشاركين، وذلك على **النحو التالي: -**

جلسة العمل الأولى: ترأسها السيد / محمد عبد الله العرادة – مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت.

ونوقش فيها المحور الأول: الذكاء الاصطناعي (مفهومه – خصائصه – أهميته).

وقدمته المهندسة / نورة أحمد الطويل.

جلســة العمل الثانية: وترأســتها المهندســة / زينب عريف مكي – الهيئة العامة للقوى العاملة.

ونوقش فيها المحور الثاني: مستقبل منظومة التدريب المهني في ظل التحول الرقمي

وقدمه السيد/ جابر العلي.

جلسة العمل الثالثة: وترأسها السيد / حسين التركيت – غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ونوقش فيها المحور الثالث: التحديات والآثار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل.

وقدمه الأستاذ الدكتور/ فيصل المناور

جلسة العمل الرابعة: وترأسها السيد / يحيى الدوسري – رئيس نقابة الشؤون الاجتماعية والأمين المالي للاتحاد العام لعمال الكويت.

ونوقش فيها المحور الرابع: التعرف على دور أطراف الإنتاج الثلاثة في ظل التحول الرقمي.

وقدمتها الأســتاذة / منجية الهادي هادفي – خبير بديوان المدير العام - منظمة العمل العربية.

الجلسة الختامية:

عقدت الجلسة الختاميـــة، عنـــد الساعة الواحـــدة والنصف بعـــد الظهر من يوم 27 / 11 / 2023، وتم فيها عرض التقرير الختامي وتوزيع الشـــهادات على الســـيدات والسادة الخبراء، والمشاركات والمشاركين.

لجنة الصياغة:

تم تشـكيل لجنة صـياغة التقرير النهائي والتوصـيات من السـادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت على النحو التالي : -

- **الأستاذ/ محمد عبد الله العرادة**
- **السيد / حسين التركيت.**
- **المهندسة / زينب عريف مكي.**
- **السيد / ناصر جواد ششتري.**
- **السيد / ناصر يوسف الخريف.**
- **السيد / فهد لافى العازمي.**
- **السيد / عبد الرحمن نعمان التركي.**
- **الدكتور / محمد سعد الله.**
- **السيد / يحيى الدوسري.**

ومن السادة الخبراء: -

- **الأستاذ الدكتور/ فيصل المناور.**
- **السيد/ جابر علي العلي.**
- **المهندسة/ نورة أحمد الطويل**
- **الأستاذة/ منجية بنت الهادي هادفي**

ومن منظمة العمل العربية: -

- **الأسـتاذة / مسـتورة عطية الجراري – رئيس وحدة التشـغيل وسـوق العمل – إدارة التنمية البشرية والتشغيل.**
- **الأســـتاذ / مروان عثمان الرايس – متخصـــص نظم وتكنولوجيا المعلومات بديوان المدير العام.**

التوصيات

1. التحسين المستمر للمهارات: ضرورة تشجيع العمال على تطوير مهاراتهم وتعلم مهارات جديدة قد تصبح أكثر أهمية في مستقبل العمل المتأثر بالتكنولوجيا، يمكن للعمال أن يستخدموا الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة لهم لتعلم القدرات التي تمكنهم من التميز وإثراء العمل البشري.
2. التوجه نحو المعرفة التكنولوجية المتقدمة: أهمية تشجيع العمال على اكتساب المعرفة والمهارات في مجالات تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني وتصميم الروبوتات والذكاء الاصطناعي، حيث يُتوقع زيادة الطلب على هذه الوظائف في المستقبل.
3. تقديم التوجيه والمشورة: أهمية تقديم الدعم والتوجيه المهني للعمال لمساعدتهم في اختيار البرامج والمسارات التعليمية التي تناسبهم.
4. التركيز على القدرات البشرية الفريدة: يتعين على العمال وأصحاب الأعمال التركيز على تنمية القدرات الإنسانية الفريدة التي يمكن أن يقدموها. تشمل هذه القدرات الإبداع والتفكير النقدي والقدرة على التواصل وحل المشكلات، ويجب تعزيز هذه القدرات لتمكين الإنسان من التعامل مع التكنولوجيا والتفوق في مجالات لا تستطيع فيها الروبوتات أن تحل محل الإنسان.
5. تطوير القدرة على التعلم طوال الحياة: ينبغي على العمال وأصحاب الأعمال الاستعداد للتعلم المستمر وتطوير المهارات التي تساعدهم على التعايش مع التكنولوجيا ويمكن أن تقدم الحكومات والمؤسسات التعليمية الدعم والموارد لتعزيز ثقافة التعلم المستمر وتطوير المهارات العملية والقدرات التكنولوجية.
6. تطوير الروبوتات بشكل إنساني: يجب أن يكون استعمال الروبوتات والتكنولوجيا الذكية أخلاقيا ويخضع لقواعد تضمن الاستخدام الآمن والفعال للبشر. ينبغي أن تكون

هناك جهود لتطوير وتنفيذ معايير وقوانين تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتجنب التمييز والتأثير السلبي على سوق العمل.

7. تعزيز القدرة على التكيف: ينبغي لأطراف الإنتاج الثلاثة تعزيز القدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية، ويمكن أن تشمل هذه الاجراءات تطوير قدرات مرونة التفكير وقدرة التكيف مع التغييرات السريعة في سوق العمل.
8. تنمية مهارات التفاوض والتغيير: ينبغي تنمية مهارات التفاوض لدى أصحاب الأعمال والعمال، لتسهيل عملية التغييرات وجعلها سلسة ومستدامة في مكان العمل.
9. تكافؤ الفرص: يجب أن يتاح الوصول إلى الفرص التعليمية والتدريبية للجميع بغض النظر عن مكان إقامتهم أو ظروفهم الاقتصادية، ويجب تقديم التدريب في أماكن قريبة من المجتمعات التي تفتقر إلى الفرص التعليمية وشبكات الاتصال، ويمكن القيام بذلك من خلال تطوير الشراكات بين الحكومات ومنظمات أصحاب الاعمال والنقابات العمالية الامر الذي سيسهم في توفير الفرص التعليمية والتدريبية بشكل أوسع.
10. توفير التمويل والدعم: العمل على تقديم المساعدة المالية والدعم للعمال الذين يواجهون صعوبة في دفع تكاليف التدريب، ويمكن للحكومات والمؤسسات تقديم منح دراسية أو برامج دعم مالي.
11. التنوع في الأساليب التدريبية: العمل على تقديم تنوع في الأساليب التدريبية لضمان تلبية احتياجات العمال المختلفة، ويمكن توفير برامج تدريب مخصصة لفئات معينة تواجه تحديات خاصة، وبالإضافة إلى ضرورة اعتماد أساليب التدريب المختلطة التي تدمج بين استخدام التكنولوجيا والاعتماد على العنصر البشري في التدريب.
12. تشجيع التنوع والشمول: يجب تشجيع الثقافات والخلفيات المتنوعة في برامج التدريب والتعليم وضمان تمثيل متنوع في مختلف القطاعات والمجالات.
13. تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وذلك **من خلال:**

- العمل على تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية من أجل وضع

وإرساء تشريعات تضمن الحق في الحماية الاجتماعية للعاملين في إطار بيئة العمل الرقمية بما يتماشى مع خصوصيات هذا النمط الجديد من العمل.

- التركيز على الاستثمارات الموجهة في التقنيات الرقمية لأنها تجذب أعداداً كبيرة من العمالة وتحويل التحديات الى فرص.

14. الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال رقمنة قطاع الخدمات (الصحة، التعليم والتجارة ...الخ) وتعميمها، مما يدعو للعمل على إرساء عقد اجتماعي جديد لضمان مستقبل يسود فيه العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل انتقال رقمي عادل.
15. تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية الحاضنة للحوار الاجتماعي وذلك من خلال:

- العمل على مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية ومعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة.
- انشاء مجالس أو هيئات او لجان وطنية ثلاثية الأطراف للحوار الاجتماعي.
- إقامة حوار ناجح بين شركاء اجتماعيين ومنظمات أكثر استقلالية للدفاع عن أعضائها وخاصة في وضع تأثيرات الرقمنة على المؤسسة والعمال.

16. تجديد وتوسيع محاور اهتمام الحوار الاجتماعي، وذلك من حيث القضايا المستجدة على اقتصادات المنطقة العربية وخاصة منها ما يتعلق بأثر التطورات التكنولوجية والانتقال الرقمي على علاقات العمل وأنماط العمل الجديدة والنماذج التنموية الواعدة كالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخ.

■■■